شجبت فيه مشروع التقسيم، وطالبت الشعب بالتمسك بميثاقه الوطني[٢٣]. ثم أرسلت اللجنة مذكرة الى الحكومة البريطانية ولجنة الانتداب الدائمة، أعلنت فيها رفض مشروع التقسيم رفضا باتا، لأنه «أبعد من أن يكون وسيلة صالحة لتوطيد السلام واقرار الطمأنينة العامة في هذه البلاد»[٢٤].

مقابل ذلك اعتبر الأمير عبد الله مشروع التقسيم مكسبا. ففي حديث صحفي أدلى به في ١٠ تموز (يوليو) ١٩٣٧، قال أن التقسيم «لا يتفق مع الأماني القومية العربية، لكنه الحل الوحيد لانقاذ الموقف وانقاذ ما يمكن انقاذه. وأن تأليف دولة عربية جديدة يزيد من قوة العرب ويضاعف أهليتهم على الصمود في وجه الدخلاء، ويكون مرحلة جديدة في طريق الأماني العربية وخطوة نحو الوحدة العربية»[٢٥]. وفي حديث آخر أدلى به لمندوب صحيفة «ديلي تلغراف» في ١٢ تموز (يوليو) قال «كان العرب يفضلون لو احتفظوا بفلسطين كلها كذي قبل، لكن الواجب يقضي عليهم بمجابهة الحقائق الواقعية والتسليم بالأحوال الحاضرة»[٢٦]. واستنادا الى هذا الموقف، قبل الأمير بمشروع اللجنة الملكية. فقد وصف تقرير للمندوب السامي الى وزارة المستعمرات الأمير عبد الله بأنه «الصديق الوحيد» لمشروع التقسيم، وعزا التقرير هذا الموقف لاسباب شخصية[٢٧].

ومن الجدير بالذكر أن الأمير عبد الله لم يلزم نفسه بتأييد اللجنة العربية العليا في رفضها التقسيم، فجوابا على برقية وجهتها اللجنة الى الملوك والأمراء العرب تسألهم «التعضيد والارشاد»، أبرق رئيس الديوان العالي في عمان (١٩٣٧/٧/٩) الى اللجنة يقول: «أمرني سمو مولاي الأمير المعظم أن أعلمكم بأن في سابق الحوادث عبرة لمعتبر، وان سموه دائب على خدمة العرب بما تقتضيه مصلحتهم ويوحيه الضمير»[٢٨].

وانطلاقا من ذلك، سارعت عمان، بعد نشر تقرير اللجنة الملكية، الى الاتصال بأركان المعارضة في فلسطين تطلب منهم مقابلة التقسيم بالموافقة والتحبيذ لقطع الطريق على معارضته. غير أن المعارضة، الممثلة بحزب الدفاع، كانت في وضع حرج. فعلى الرغم من أن اركانها «لم يفاجأوا بالتقسيم» حسب تعبير دروزة، فقد فوجئوا «بنصيب اليهود الواسع فيه». كذلك فقد كان الاستياء شديدا من التقسيم، فلم تتمكن المعارضة من الاستجابة لطلب عبد الله[٢٩]. ووصف تقرير للمندوب السامي الوضع في فلسطين كما يلي: «ان معارضة توصيات اللجنة الملكية المتعلقة بالتقسيم شبه اجماعية... وهي تشتد يوميا، على الرغم من أن الرأي العام المعتدل كان يمكن أن يكون أقوى بكثير لو أن حيفا وعكا استثنيتا من الدولة اليهودية، ولو أن عدد العرب الذين ستضمهم الدولة اليهودية كان أقل بكثير من ربع مليون. وفي مثل هذه الأحوال كان يمكن للرأي المعتدل أن يكون قويا الى حد يقبل معه مشروع التقسيم. أن الأمير عبد الله هو الشخص الوحيد الذي يؤيد بصراحة مشروع التقسيم. وأن دعمه للمشروع ليس له وزن في فلسطين وهو في الحقيقة يشوه سمعته بشكل خطير»[٣٠].

وهكذا، كان رد الفعل ضد مشروع التقسيم قويا الى درجة أثر فيها على موقف حزب الدفاع نفسه. ويذكر الغوري أن الذين وافقوا على التقسيم نتيجة الاتصالات التي كان الموظفون الانجليز قد أجروها معهم «رفضوا التعاون مع السلطات على تنفيذ التقسيم لأنهم لا يريدون أن يعرضوا أنفسهم للخطر ولغضب الشعب»[٣١]. ونتيجة لذلك، اجتمعت اللجنة المركزية لحزب الدفاع في ١١ تموز (يوليو) ١٩٣٧، وأصدرت بيانا ذكرت فيه أنها «قررت بالاجماع رفض مشروع تقسيم فلسطين... لأنه مناف لآمال الأمة ومضر بمصالحها ومعوق لوحدتها وهادم لكيانها واستقلالها»[٣٢]. وقد انعكست ردود الفعل هذه في موقف الأمير عبد الله نفسه، خاصة أن صدى مشروع التقسيم كان سلبيا في شرق الأردن نفسه، اذ أضربت عمان احتجاجا على التقسيم، وأبرق كثير من زعماء البلاد وتجارها وأعيانها برقيات استنكار للمشروع وتأييد للجنة العربية